حابي HAPI JOURNAL

نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 352 الخميس 14 أبريل 2022

ضمن إجراءات تستهدف الوصول إلى أسعار عادلة

رئيس الوزراء يوجه جهاز حماية المنافسة بدراسة أسعار الحديد والأسمنت

حابي

وجه رئيس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي، جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بإعداد دراسة متكاملة لأسعار الحديد والأسمنت، والزيادات التي حدثت مؤخرًا؛ "للعمل على إحداث التوازن المطلوب في هذين القطاعين".

وقال مدبولي، خلال اجتماع موسع مع عدد من كبار مصنّعي الحديد والصلب والأسمنت، إنه لا يمكن في ظل آليات السوق الحرة فرض تسعيرة جبرية، والتدخل بصورة مباشرة، ولكن هناك آليات سنعمل عليها لإحداث التوازن المطلوب.

وأضاف الدكتور مصطفى مدبولي أنه في انتظار دراسة جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، والاجتماعات التي سيتم عقدها مع الصُّنّاع، بهدف الوصول إلى أسعار عادلة تحقق مصلحة الجميع، وتسهم في استمرار عمل هذه الصناعات المهمة بكفاءة.

الدكتور مصطفى مدبولي
رئيس مجلس الوزراء

وقال رئيس الوزراء إن الاجتماع مع كبار رجال صناعتي الحديد والصلب، والأسمنت، يهدف إلى مناقشة أوضاع الصناعة، مشيرًا إلى أنه سبق عقد عدة اجتماعات أخرى عندما انخفضت الأسعار بصورة ملحوظة، إلا أن اجتماع أمس يتزامن مع ارتفاع أسعار مواد البناء بصورة كبيرة، بما يؤثر بالسلب على قطاع التشييد والبناء بوجه عام.

كما أكد أن اهتمام الحكومة البالغ باستمرار هذا القطاع المهم الذي يعمل به ملايين الأيدي العاملة الوطنية، وكان يساهم بقوة في ارتفاع معدلات النمو خلال الفترة السابقة، وهناك حرص على عدم تباطؤ النمو.

مهلة قدرها 20 يومًا للتنفيذ

حماية المستهلك يلزم وكلاء السيارات بتحديد سعر البيع النهائي

حابي

ألزم جهاز حماية المستهلك موردي السيارات كافة بتحديد سعر البيع النهائي للمستهلك، على أن يدوَّن ذلك السعر في الفاتورة الصادرة منهم عند البيع لأحد الموزعين أو التجار أو منافذ بيع السيارات المختلفة، ويلتزمون بإخطار الجهاز بكل تغير يطرأ على هذا السعر.

كما ألزم الجهاز، في القرار رقم 5/3 لسنة 2022 لمجلس الإدارة بشأن تحديد سعر بيع السيارات، كل موزع أو تاجر أو أي منفذ لبيع السيارات في مراحل التداول كافة، بالإعلان عن سعر بيع السيارة للمستهلك، والمحدد من قبل الوكلاء أو الموردين، ولا يجوز له البيع بسعر أعلى مما تم تحديده، ويجوز له البيع بأقل من ذلك السعر.

ونصت المادة الثالثة من القرار على أن يتحمل وكيل أو مورد السيارة المسؤولية عن تقدير سعر البيع النهائي للمستهلك متى زاد هذا التقرير عن السعر العادل التنافسي وفقًا لآليات السوق.

ومنح جهاز حماية المستهلك المخاطبين بأحكام هذا القرار مهلة قدرها 20 يومًا لتنفيذ مقتضاه، وفي حالة عدم الالتزام بهذا القرار يعاقب المخالف بأحكام العقوبات المقررة بقانون حماية المستهلك رقم 181 لسنة 2018، والتي تنص على غرامة حدها الأقصى مليونا جنيه وذلك دون الإخلال بأي عقوبات أشد وردت في قانون آخر.

في خطاب جديد إلى رئيس الوزراء

«رجال الأعمال» تطالب بعودة مستندات التحصيل لاستيراد مستلزمات الإنتاج

إسلام سالم

قال نائب رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين، فتح الله فوزي، إنها تقدمت بخطاب إلى مجلس الوزراء طالبت فيه بالعودة للعمل بنظام مستندات التحصيل لجميع العمليات الاستيرادية لمستلزمات الإنتاج الصناعية والزراعية بالكامل.

وأضاف فوزي أن العودة للعمل بمستندات التحصيل في استيراد مستلزمات الإنتاج سيكون له تأثير إيجابي على سرعة التوريد لتشغيل المصانع والشركات المحلية.

وكان البنك المركزي المصري قد قرر وقف التعامل بمستندات التحصيل في تنفيذ العمليات الاستيرادية، في شهر فبراير الماضي، وبدأ العمل بالاعتمادات المستندية فقط اعتبارًا من شهر مارس الماضي.

فتح الله فوزي نائب رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين

وأضاف فوزي، في تصريحات خاصة لبوابة حابي جورنال، أن العمل بنظام الاعتمادات المستندية أثر على سرعة التوريد بجميع القطاعات الصناعية والزراعية خاصة التي تحتاج لاستيراد مستلزمات إنتاج من الخارج.

وأكد أن الجمعية ليس لديها مشكلة بخصوص استيراد المنتجات الجاهزة، ولكن الأزمة تكمن في المواد الخام ومستلزمات الإنتاج.

وقال نائب رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين إن الوزراء المعنيين يتفهمون مطالب الجمعية بعد التحدث إليهم بشكل غير رسمي في هذا الأمر، وهو ما دفع الجمعية لتقديم خطاب رسمي لرئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، وفي انتظار الرد عليه، مبديًا تفاؤله بالاستجابة لمطلبهم.

وطالبت الجمعية في خطابها مجلس الوزراء التدخل بشكل عاجل لمساندة القطاعات الإنتاجية التي أوشكت على التوقف التام عن العمل والإنتاج، مشيرة إلى أن هناك عدة قطاعات توقفت بالفعل بالكامل.

وأضافت أن هذا المطلب يأتي حرصًا من جمعية رجال الأعمال المصريين على الحفاظ على المكتسبات الاقتصادية التي حققتها مصر خلال الفترة الماضية.

وتضمن الخطاب، الذي حصلت "حابي" على نسخة منه، أن توقف بعض الأنشطة جاء نتيجة لعدم توافر مستلزمات الإنتاج اللازمة، وفي حال استمرار الأوضاع الراهنة ينعكس ذلك حتمًا على موجة ارتفاع معدلات التضخم نظرًا لعدم توازن جانبي العرض والطلب، إضافة إلى عدم قدرة أصحاب الشركات والمصانع على الاستمرار في سداد المستحقات الواجبة عليهم لمختلف الجهات.

وأكدت جمعية رجال الأعمال أن تلك الأمور قد ينتج عنها ارتفاع في معدلات البطالة، كما ستؤدي إلى عدم الالتزام بعقود التوريد الخاصة بالشركات للمستوردين بالخارج مما سيؤثر على حصيلة الصادرات المصرية وخسارة أسواق تصديرية وانخفاض حصيلة النقد الأجنبي.

وأشارت إلى أنه نتيجة للأوضاع العالمية الحالية والتي تغير هيكل الاقتصاد العالمي ككل، فإن الكثير من الشركات العالمية تبحث عن مصادر إمداد في أسواق جديدة مستهدفة ومن ضمنها مصر إلا أن الشركات المصرية لا تستطيع الوفاء بذلك ما قد يفقد مصر ميزة فتح أسواق جديدة محتملة.

وفي نهاية الخطاب، شددت الجمعية على مطالبتها بعودة العمل بنظام مستندات التحصيل لجميع عمليات استيراد مستلزمات الإنتاج الصناعية والزراعية، مع وضع الآليات التي يراها مجلس الوزراء بالتنسيق مع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص لتحديد كيفية التحرك في ظل تلك الظروف الملحة الحالية لاحتواء الأزمة والمرور منها بأقل خسائر اقتصادية ممكنة.

ASPIRE HOLDING™

في تعاملات أمس

الدولار يفقد 9 قروش وينخفض إلى 18.44 جنيهًا

باره عريان

تراجع سعر صرف الدولار أمام الجنيه، في تعاملات أمس الأربعاء، بمتوسط 8 إلى 9 قروش.

وتراجع سعر الدولار في البنك الأهلي إلى 18.37 جنيهًا للشراء، 18.44 جنيهًا للبيع، مقارنة بمستويات أول أمس 18.45 جنيهًا و18.55 جنيهًا على الترتيب.

يشار إلى أن البنك المركزي المصري، قد اتخذ إجراءات لتصحيح أوضاع سوق الصرف، بعد أن سمح للجنيه بالتراجع بنحو 16% من قيمته في 21 مارس الماضي، وتزامن مع ذلك رفع سعر الفائدة نقطة مئوية في اجتماع استثنائي، وطرح البنوك شهادة سنوية بعائد 18%.

ختام تعاملات أول أمس الثلاثاء.

وانخفض سعر الدولار في بنك مصر بمقدار 8 قروش في سعر الشراء، و9 قروش بسعر البيع، أيضًا، ليبلغ 18.38 جنيهًا و18.45 جنيهًا على الترتيب، مقارنة بمستويات أول أمس، 18.46 جنيهًا للشراء، و18.54 جنيهًا للبيع.

وفي البنك التجاري الدولي تراجع سعر الدولار بمقدار 9 قروش، ليبلغ 18.36 جنيهًا للشراء، و18.46 جنيهًا للبيع، مقارنة بمستويات أول أمس 18.45 جنيهًا و18.55 جنيهًا على الترتيب.

من مصنع الإسالة بدمياط

اتفاق مع إيني الإيطالية يتيح تصدير شحنات غاز طبيعي لأوروبا

حابي

وقعت الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس)، وشركة إيني الإيطالية اتفاقا إطاريًا يتيح تصدير شحنات من الغاز المسال من مصنع إسالة الغاز بدمياط إلى إيطاليا أو أوروبا.

كان الاتفاق يهدف إلى تحقيق الاستغلال الأمثل لاحتياطيات الغاز المصري من خلال تعظيم الإنتاج المشترك بين الجانبين بما يسهم في قيام شركتي "إيجاس" و"إيني" بتحديد الأنشطة والفرص الجديدة من أجل زيادة معدلات إنتاج الغاز على المدى القصير.

كما يهدف إلى استغلال الإمكانات الكبيرة المتاحة في مجال البحث والاستكشاف بمصر وخاصة بمناطق دلتا النيل، وشرق المتوسط، والصحراء الغربية؛ من خلال حملات لتكثيف عمليات البحث والاستكشاف بقطاعات امتيازها الحالية والمناطق التي حصلت عليها مؤخرًا.

وستقوم كل من شركتي "إيجاس" و"إيني"، وذلك من خلال الهيئة المصرية العامة للبترول، بإطلاق حملة توعية موحدة بهدف تعزيز كفاءة الطاقة في جميع مواقع ومقار شركات قطاع البترول بما يسهم في تخفيض استهلاك الكهرباء، ورفع كفاءة استخدام الطاقة، وقد يتم التوسع في الحملة بشكل أكبر على مستوى الدولة.

وقع الاتفاق الإطاري الدكتور مجدي جلال، رئيس الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس)، وجويدو بروسكو، رئيس العمليات بقطاع الموارد الطبيعية بشركة إيني.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- شركة OPay تحصل على موافقة مبدئية من البنك المركزي لإصدار بطاقات مسبقة الدفع
- وزيرة التخطيط: وثيقة سياسة ملكية الدولة تتيح المجال لمزيد من مشاركة القطاع الخاص
- روسيا تبدي استعدادها لبيع النفط في أي نطاق سعري للدول الصديقة
- حماية المستهلك يلزم الموردين بتسليم السلع بالسعر المثبت بمستند الحجز
- قطاع الأعمال: نقل تبعية 4 شركات تجارية من القابضة للنقل إلى السياحة